مقدمة

يمثل الفقر والحرمان خطرًا على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني. حيث ينتج الفقر بيئة خصبة لنمو العديد من أشكال الانحراف والتطرف.
يعرف الفقر بـ"عدم القدرة على تدبير الغذاء اللازم -الجوع". أو "عدم توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للفرد أو الأسرة. وتتمثل هذه الاحتياجات في الطعام والمسكن والملبس وخدمات التعلم والصحة والمواصلات. ويعرف خط الفقر القومي بأنه "تكلفة الحصول على السلع والخدمات الأساسية سواء للفرد أو الأسرة

مصر ضمن أكثر الدول إنفاقا على برامج الحماية الاجتماعية

(وفقاً لتقرير صادر لمنظمة العمل الدولية 2022/2020) - المؤشر لا يشمل الاتفاق علي الصحة

على مدار ثماني سنوات شرعت الدولة المصرية في بناء منظومة حماية اجتماعية شاملة، من خلال استراتيجيات اقتصادية واجتماعية وصحية متكاملة، وبما يحقق التوازن بين عمليات الإصلاح والتنمية والعدالة الاجتماعية ويدعم قدرة الدولة والمجتمع على التكيف والتعامل مع المتغيرات المختلفة خاصة في الفترة الراهنة وما صاحبها من أزمات وتداعيات سلبية على مختلف الأصعدة.

إحصائيات الموازنة الجديدة 2023/ 2024

بلغت مخصصات الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية نحو 199 مليار و779 مليون جنيه، بزيادة 21 مليار و36 مليون جنيه عما كان مخصص فعليا في موازنة 2023/22، والذي يبلغ 178 مليار و763 مليون جنيه.
وتم توزيع تلك المخصصات للدعم والمنح للخدمات الاجتماعية على دعم نقل الركاب لهيئتي النقل العام والسكك الحديدية ومترو الأنفاق في بنحو 7 مليارات و580 مليون جنيه، ودعم التأمين الصحي بـ3 مليارات و35 مليون جنيه، ومخصصات للأمان الاجتماعي بنحو 31 مليار و273 مليون جنيه خاصة بمعاش الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة ومعاش الطفل وإعانات الشؤون الاجتماعية،

بالإضافة إلى مساهمات في صناديق المعاشات بنحو 134 مليار و703 مليون جنيه، والعلاج على نفقة الدولة بنحو 8 مليارات و91 مليون جنيه، ومزايا اجتماعية أخرى بمليار و316 مليون جنيه، ومنح ومساعدات بـ13 مليار و779 مليون جنيه.

(إنجازات الرئيس والحكومة في ملف الحماية الاجتماعية - أرقام)

رفع موازنة الدعم والحماية الاجتماعية في البلاد من 358.4 مليار جنيه إلى 529.7 مليار جنيه بنسبة زيادة 48.8 في المائة .

*** 127.7 مليار جنيه بالموازنة الجديدة لدعم السلع التموينية**

*** 119.4 مليار جنيه لدعم المواد البترولية**

*** 6 مليارات جنيه للتأمين الصحي والأدوية،**

*** 10.2 مليار جنيه لدعم الإسكان الاجتماعي**

*** 31 مليار جنيه لمعاش الضمان الاجتماعي**

*** 202 مليار جنيه مساهمات صناديق المعاشات**

*** 8 مليارات جنيه لعلاج المواطنين على نفقة الدولة**

*** تخصيص 28.1 مليار جنيه لدعم وتنشيط الصادرات**

*** رفع الحد الأدنى للأجور وزيادة المعاشات بنسبة 15% وزيادة القيمة المالية لبرنامج «تكافل وكرامة» بنسبة 25%.**

*** 19.5 مليار جنيه لمبادرة دعم سعر الفائدة في التسهيلات الائتمانية لأصحاب الأنشطة الصناعية والزراعية لتحفيزهم ودفعهم للتوسع في الإنتاج**

*** 700 مليار جنية تكلفة مبادرة "حياة كريمة" واستفاد منها 4.1 مليون**

*** ضم مليون أسرة مصرية إلى برنامج تكافل وكرامة، ليتجاوز حجم المستفيدين من البرنامج 20 مليون مواطن على مستوى ربوع البلاد.**

الحلول:

التوجه نحو تغيير السياسات الاقتصادية والتي تخفض بشكل مؤقت معدلات البطالة والفقر من خلال التشغيل المؤقت في المشروعات التي تقوم بها الدولة والذي سيعود بالزيادة بشكل متضاعف مره اخري بمجرد الانتهاء منها.

ولذلك أري التوجه نحو الاهتمام بشكل اكبر ودعم الإنتاج والتصنيع والزراعة وخفض حزمة خدمة الدين التي تلتهم الموازنة العامة تلك العوامل حاسمة في عملية تخفيض نسب الفقر بشكل حاسم وإلا سنظل ندور في دائرة مفرغة رغم اهتمامنا الكبير ببرامج الحماية المجتمعية.

مواجهة غول التضخم

*** في النهاية بعد كل الجهود العظيمة التي توليها الدولة، لا بد أن تواكب كل هذه الإنجازات بحزمة إجراءات لمواجهة "غول التضخم"، والذي بدوره يؤدي لتراجع قيمة العملة والقوة الشرائية.**

*** وبدون مواجهة حقيقية للتضخم يتم إهدار كل هذه الجهود ويتم تعريض الطبقة المتوسطة لخطر الاختفاء تماماً وهو ما يشكل تحديا ويظل عائقاً كبيراً أمام قطار التنمية.**

*** وعلي الحكومة القيام باتخاذ إجراءات تقشفية في إنفاقها والقيام بترشيد الاستهلاك الحكومي لتخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة.**